مجلة دراسات دوليّة

**اسم المقال:** فكرة مشروع إقليم كركوك بين الرفض والقبول، رؤية فكرية
**اسم الكاتب:** م.د. طارق عبد الحافظ الزبيدي
**رابط ثابت:** https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7046
**تاريخ الاسترداد:** 2026/05/14 17:52 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دوليّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

# فكرة مشروع إقليم كركوك بين الرفض والقبول ، رؤية فكرية

م.د. طارق عبد الحافظ الزبيدي[1]
tariq_hafed@yahoo.com

**الملخص**

تُعد قضية النزاع على محافظة كركوك العراقية واحدة من أهم القضايا السياسية المهمة والمعقدة في الواقع السياسي العراقي وهذا النزاع ليس وليد اللحظة وإنما يعود إلى زمن بعيد ولكن تجلى هذا النزاع بشكل واضح ما بعد التغيير السياسي في ٢٠٠٣/٤/٩ ، حيث سعت الأحزاب السياسية العراقية الكردية وقياداتها جاهدة من اجل ضم محافظة كركوك إلى ( إقليم كردستان ) ، في مقابل ذلك هناك أوساط شعبية وسياسية عربية وتركمانية تعارض بقوة هذه الفكرة.

لذلك هناك ضرورة ملحة لعدم وضع حل أحادي الجانب لقضية النزاع على هذه المدينة ، وإنما يجب أن يكون هناك حل توافقي يرضي جميع الأطراف المعنية بهذه المحافظة ، ولحل هذا النزاع بطريقة سلمية ودستورية وتوافقية لابد من اختيار فكرة مشروع إقليم كركوك بوصفها إقليماً مستقلاً، هو أوسط الحلول الذي من الممكن أن تقترب إليه جميع الإطراف المتنازعة ، لأنه من غير الممكن والمعقول أن تبقى هذه المحافظة محل نزاع دائم إلى ما لا نهاية.

**المقدمة**

تُعد قضية النزاع على محافظة كركوك العراقية واحدة من أهم القضايا السياسية المهمة والمعقدة في الواقع السياسي العراقي بشكل عام وبعد التغيير السياسي للعراق في ٢٠٠٣/٤/٩ بشكل خاص .

[1] مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية–جامعة بغداد..

ومن المعروف إن الأحزاب السياسية العراقية الكردية وقياداتها عملت جاهدة من اجل ضم محافظة كركوك إلى ( إقليم كردستان ) ، في مقابل ذلك هناك أوساط شعبية وسياسية عربية وتركمانية تعارض بقوة هذه الفكرة التي تستهدف كما أسموه ( تكريد كركوك ) ، وعليه كان هناك ضرورة ملحة لعدم وضع حل أحادي الجانب لقضية النزاع على هذه المدينة ، فظهرت هناك عدة اقتراحات كان من أبرزها فكرة إعطاء وضع خاص لمحافظة كركوك من خلال عدّها إقليماً فيدرالياً قائماً بذاته ، وهو ما تحاول الدراسة بحثه بشكل أكاديمي موضوعي .

وتنطلق الدراسة من فرضية مفادها ( **إقامة إقليم كركوك حل توافقي بين الأطراف المتنازعة من اجل حفظ وحدة العراق أرضاً وشعباً وسيادةً** ) .

ولغرض التاكد من صحة الفرضية من عدمه قسمت الدراسة على ثلاثة محاور ، يتناول المحور الأول إطار اً نظريًّ ومفاهيمياً للفيدرالية ، أما المحور الثا ني فسوف يبحث مشروع إقلي م كركوك، أما المحور الثالث فسيتناول مقومات ومعوقات إقامة الإقليم .

**المحور الاول : إطار نظري ومفاهيمي للفيدرالية .**

إن تحديد المفاهيم والمصطلحات في أي بحث علمي أكاديمي أمر ضروري ومهم لأنه يساهم في زيادة الفهم والوضوح وإبعاد حالات اللبس والغموض الناشئة عن ت باين الفهم من جهة، وتحسين سبل التواصل المعرفي الدقيق بين المتخاطبين من جهة أخرى وهو ما تقتضيه المنهجية العلمية .

وتزداد أهمية تحديد هذه المفاهيم والمصطلحات في دراسة العلوم الإنسانية لاسيما المواضيع الوافدة إلى العربية التي تتعلق بالعلوم السياسية مثل الديم قراطية والعلمانية و الفيدرالية وغيرها .

وقدر تعلق الأمر بالفيدرالية محل البحث فأنها مصطلح غير عربي وتعني من الناحية اللغوية (الاتحادية)[1] ، ويقصد بها ( الاتحاد أو المعاهدة بين طرفين متميزين أو أكثر تجمع فيما بينهم روابط متينة لها القدرة على تحفيز الأطراف المعنية في الدخول في صيغة توافق مركب) [1] .

---

( ١) **منير البعلبكي ، المورد القريب ، قاموس انكليزي – عربي ، الطبعة الأولى ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص١٥٦.**

والفيدرالية في مدلولها العام ظاهرة تحرك الجماعات الإنسانية المميزة نحو المجتمع ، بحركة تفضي إلى التوفيق بين اتجاهين متناقضين بين الحرص على ذاتيتهما وبين السعي إلى تنظيم جماعي يشملهما [٢] ، أما من الناحية السياسية والقانونية فإنها تعني إنشاء أو إعادة تكوين نظام سياسي يسمح لممثلي مكونات المجتمع العرقية والدينية والطائفية بالمشاركة والحوار والتباحث بشان مصالحهم ومطامحهم والاقتسام الدستوري للصلاحيات وتوزي ع الثروات الوطنية على أسس عادلة[٣]، وهناك من يعرفها بأنها ( نظام الحكومة التي تتمتع بـالحكم الذاتي من اجل توحيد الدول)[٤]، ويعرفها الأستاذ الدكتور (حسان محمد شفيق) بأنها ( وحدة التنوع أو الوحدة ضمن التنوع)[٥]، ويعرف (ديفيد بودنهايمر ) النظام الفيدرالي بوصفه (نظام توزيع الصلاحيات بين حكومتين أو أكثر تمارسان السلطة على مجموعة الناس نفسها وعلى الإقليم الجغرافي ذاته)[٦] .

وفي المعجم السياسي تعرف الدولة الفيدرالية بأنها ( دولة توحد فيها حكومة مركزية ومجموعة حكومات إقليمية ، حيث أن كلا من هذين المستويين من الحكم مستقل في مجاله عادة على وفق دستور مكتوب يحميه ، ويورد هذا الد ستور اختصاصات مستويي الحكم ويضع عادة ترتيبات لتخصيص الصلاحيات ، وتنسيق تداخل الاختصاصات ، فضلا عن منح المسؤولية القضائية إلى محكمة دستورية أو مؤسسة أخرى لاتخاذ قرارات ملزمة ، لأنه قد تنشأ الصراعات

---

(١) قاسم الغريري ، الفيدرالية في العراق وما وراءها من أهداف ، مجلة الرائد ، العدد /١٢ ، تصدر عن مؤسسة الرائد الإعلامية ، بغداد ، ربيع الثاني ، ١٤٢٧ هـ ، ص١٧ .

(٢) د. سعدي كريم سلمان ، الفيدرالية والديمقراطية ، المجلة السياسية والدولية ، السنة/٢ ، العدد/٨ ، تصدر عن كلية العلوم السياسية الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٨ ، ص١٣٣.

(٣) د. عزيز جبر شيال ، النظام الفيدرالي والديمقراطية ، إدارة التعددية الاثنية والعرقية ، المجلة السياسية والدولية ، السنة /٢ ، العدد/٧ ، تصدر عن كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٧ ، ص٢.

(٤) Della Thompson , pocket oxford Dictionary , united states , 2000 , p 317 .

(٥) ا.د حسان محمد شفيق ، مقدمة تمهيدية في الفيدرالية (الإطار النظري ) ، مجلة كلية العلوم السياسية ، السنة/١٩ ، العدد/٣٦ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص١٥٥.

(٦) ديفيد بودنهايمر ، الفيدرالية والديمقراطية ، مجلة الإسلام والديمقراطية ، السنة / الأولى ، العدد/ ٦ ، تصدر عن منظمة الإسلام والديمقراطية ، بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٨ .

المتعلقة بتفسير التحديد الدستوري للصلاحيات [1] ، ويتميز النظام السياسي الفيدرالي بإحلال علاقات التعاون محل علاقات التبعية ، وتقوم الاتحادية على أساس الاعتراف بوجود حكومة مركزية لكل الدول الاتحادية وحكومات ذاتية التي ينقسم إليها إقليم الدولة[2].

وتحدد ماهية الفيدرالية بدلالة كونها شكلاً من أشكال السلطة السياسية ا لتي تدير الشأن العام ، ولها أشكال متعددة تتراوح بين السلطة ذات الشكل المركزي (سلطة الدولة الموحدة البسيطة) ، والسلطة ذات الشكل اللامركزي (سلطة الدولة الفدرالية ) ، و ( سلطة الدولة الكونفيدرالية) ، ومن هنا فان الفيدرالية هي شكل من أشكال السلطة اللامركزية [3] ، وقد تختلف درجة أو أسلوب النزعة الاتحادية اختلافاً كبيراً بين الدول الاتحادية ، وتعد سويسرا و الولايات المتحدة عادة أقطاراً تتمثل فيها النزعة الاتحادية على النحو الأكثر قوة ، وتمتلك بعض الدول دساتير اتحادية ولكنها لأسباب مختلفة لا يمكن أن تعد دولاً اتحاديةفي التطبيق ، مثلا الدور السياسي الغالب لحزب عقائدي كما في الاتحاد السوفيتي (وقتئذ)[4] ، والذي تفكك نتيجة انهيار انهيار الرابطة الاشتراكية التي كانت تربط شعوب دول الاتحاد[5].

والدول الفيدرالية تكونت من حالتين : الحالة الأولى تتمثل في اتحاد كيانات مستقلة تشترك شعوبها في ملامح اجتماعية وتاريخية وجغرافية فتنازلت كل واحدة عن بعض سلطاتها الداخلية وعن سياستها الخارجية ثم توحدت لتُكون الدولة الفيدرالية ، أما الحالة الثانية في نشأة الفيدراليات في العالم فأنها ناتجة عن تفكك دولة كبيرة بسيطة يعاني سكانها من مشاكل اجتماعية

---

(1) د.احمد عطية الله السعيد ، المعجم السياسي الحديث ، انكليزي – عربي ، شركة بهجة المعرفة ، بيروت ، (د.ت) ، ص،ص ١٧١-١٧٢ .

(٢) رضوان السيد ، عبد الاله بلقزيز ، أزمة الفكر السياسي العربي ، الطبعة الثانية ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص، ص ١٧٧-١٧٨ .

(٣) د.عامر حسن فياض ، تعزيز الوحدة الوطنية العراقية بين الفيدرالية والمركزية وتعديل الدستور ، المجلة السياسية والدولية ، السنة/٢ ، العدد/٨ ، تصدر عن كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٨ ، ص،ص ١١٣-١١٤.

(4) د.احمد عطية الله السعيد ، المعجم السياسي الحديث ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٧٢.

(5) د.قحطان الحمداني ، الفيدرالية في العراق بين الدستور والتطبيق العملي ، مجلة المستقبل العربي ، السنة /٣١ ،العدد/٣٦٠ ، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص ٢٧ .

وسياسية واقتصادية كاختلاف العادات والتقاليد والثقافات والموارد والثروات فيعمل شعبها على المطالبة باستقلال تام عن سيطرة الحكومة المركزية على وفق نظام إداري فيدرالي [١] .

فضلاً عن إن الأنظمة الفيدرالية تختلف اختلافاً كبيراً فيما بينها من حيث تكوينها الاقتصادي والاجتماعي ومؤسساتها ، فهي تتضمن دولا كبيرة للغاية ودولا صغيرة للغاية ودولا غنية ودولا فقيرة و دولا متجانسة السكان ودولا متنوعة السكان ، وتعد بعض الأنظمة الفيدرالية نظماً ديمقراطية راسخة منذ زمن بعيد ، بينما لدى البعض الأخر نظماً ديمقراطية أكثر حداثة واضطراباً [٢] .

مما لاشك فيه أن النظام الفيدرالي اثبت نجاحه في العديد من الدول المتقدمة في العالم ، إلا إن المعايير التي تقوم عليها النظم الفيدرالية المعروفة والمألوفة في عالمنا المعاصر تقوم في الغالب على أساس جغرافي وليس على أساس قومي عنصري ولا على أساس د يني طائفي ، ومن دون الخوض في تفاصيل الأسس التي تقوم عليها الفيدرالية ، يذكر الدكتور (عامر حسن فياض) إن الفيدرالية لا خشية منها عندما تقوم على شرطين لا ثالث لهما[٣] :-

الشرط الأول : أن تقوم الفيدرالية على معايير جغرافية إقليمية وليس على أساس معايير قومية عرصرية أو دينية أو طائفية .

الشرط الثاني : أن تكون ديمقراطية المشاركة وليس ديمقراطية الموافقة (ديمقراطية التأييد) هي أساس ممارسة السلطة الفيدرالية وسلطات الأقاليم المحلية .

وبقدر تعلق الأمر بموضوع الفيدرالية في العراق فهو موضوع شائك ومعقد بسبب الآراء والتفسيرات التي اكتنفت التنظير ورافقت التطبيق [٤] ، فالقوى السياسية القومية الكردية تفضل الفيدرالية لإقليم كردستان والديمقراطية لكل العراق ، فيما تفضل أطراف أخرى من القوى

---

(١) قاسم الغريري ، الفيدرالية في العراق وما وراءها من أهداف ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧ .

(٢) جورج أندرسون ، مقدمة عن الفدرالية ، ترجمة : مها تكلا ، تحرير ومراجعة : مها بسطامي و د.ماري جويل زهار ، منتدى الانظمة الفيدرالية ،كندا ، ٢٠٠٧ ، ص٢.

(٣) د.عامر حسن فياض ، العراق وشقاء الديمقراطية المنشودة ، الطبعة الأولى ، دار إسامة للنشر والتوزيع ، الأردن /عمان ، ٢٠٠٩ ، ص١٤٥.

(٤) د.قحطان الحمداني ، الفيدرالية في العراق بين الدستور والتطبيق العملي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥.

السياسية غير الكردية صيغة الحكم الذاتي ، أما أطراف ثالثة وهي الأضعف في الخارطة السياسية العراقية فإنها تفضل الفيدرالية لكل العراق ، ومقابل جميع الإطراف أنفة الذكر هناك قوى عراقية أخرى تفضل المركزية [١] .

ظهرت فكرة الفيدرالية في العراق في مدة التسعينيات بعد حرب الكويت عام ١٩٩١م ، وهي فكرة طرحها أكراد العراق وأيدتها في ذلك بعض القوى السياسية المتحالفة معها في الخارج أيام المعارضة ضد النظام الدكتاتوري ، حيث نجح الأكراد في الخروج من قبضة السلطة المركزية بدعم من قوات التحالف الدولي التي انشأت مناطق حظر جوي في تلك المناطق ، مما دعا إلى تعامل الحكومة العراقية اضطراراً مع هذا الوضع كواقع ، حيث عملت على دفع رسوم للقيادات الحزبية الكردية العراقية لقاء محافظتهم وحمايتهم لصهاريج النفط الناقلة للنفط العراقي إلى تركيا[٢].

وبدا التطبيق العملي للفيدرالية في ظل العراق الجديد منذ إقرار قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية الذي صدر في ٨ آذار عام ٢٠٠٤ ، حيث أشارت المادة الرابعة منه على أن (نظام الحكم في العراق جمهوري اتحادي فيدرالي ، ديمقراطي ، تعددي ، ويجري تقاسم السلطات فيه بين الحكومة الاتحادية والحكومات الإقليمية والمحافظات والبلديات والإدارات المحلية ، ويقوم النظام الاتحادي على أساس الحقائق الجغرافية والتاريخية والفصل بين السلطات وليس على أساس الأصل أو العرق أو الاثنية أو القومية أو المذهب ) [٣] ، وأشارت كذلك المادة (٥٢) ، والتي نصت على أن (يؤسس تصميم النظام الاتحادي في العراق بشكل يمنع تركيز السلطة في الحكومة الاتحادية)[٤] ، واعترافاً بحكومة إقليم كرد ستان في مادته (٥٤) ، حيث نصت على أن (تستمر حكومة إقليم كردستان في مزاولة أعمالها الحالية طوال المرحلة الانتقالية )[٥] ، ومروراً بالدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥، الذي أكد في مادته الأولى على إن (جمهورية العراق دولة اتحادية)[٦]،

---

(١) د.عامر حسن فياض ، تعزيز الوحدة الوطنية العراقية بين الفيدرالية والمركزية وتعديل الدستور ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٥.

(٢) د.قحطان الحمداني ، الفيدرالية في العراق بين الدستور والتطبيق العملي ، المصدر السابق ، ص٢٥.

(٣) قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية ، المادة الرابعة .

(٤) قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية ، المادة الثانية والخمسين .

(٥) قانون ادارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية ، المادة الرابعة والخمسين .

اتحادية)[1]، لكن المشكلة التي أثيرت هو أن حكومة الإقليم لم تكتفِ بالحدود الإدارية التي كانت تديرها منذ عام ١٩٩١، وإنما طالبت بضم أراض أخرى إلى الإقليم سميت دستورياً بالأراضي المتنازع عليها وأشارت إليها المادة (١٤٠) من الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥ .

ومن هنا برزت قضية كركوك كأهم القضايا الخلافي ة والمصيرية التي تحدد طبيعة العلاقة بين الإقليم وحكومة المركز منذ التغيير السياسي بعد ٢٠٠٣/٤/٩ ولحد ألان ، لذلك عَدَّ البعض حل هذه المشكلة مفتاح اً للاستقرار السياسي والتوافق الوطني بين العرب و الكرد و التركمان خاصةً إذا ما حلت بشكل توافقي ، أما إذا ما حلت ب شكل انفرادي أحادي من طرف واحد على حساب الإطراف الأخرى ، فإنها سوف تكون لا سامح الله مفتاح للحرب الأهلية والعرقية ومن ثم عدم الاستقرار السياسي سيكون حاضراً وبقوة .

ولذلك ظهر اقتراح دستوري قدمه بعض السياسيين وبعض الأكاديميين لحل هذه الأزمة المتفاقمة وعرف بفكرة إقامة مشروع إقليم كركوك ، وهو ما سوف نتناوله في المحور اللاحق من هذه الدراسة.

**المحور الثاني : مشروع إقليم كركوك .**

لقد صح القول الشائع بان (محافظة كركوك عراق مصغر ) ، لاحتواء هذه المدينة على جميع فئات ومكونات الشعب العراقي القومية والدينية والمذهبية ، من تركمان وأكراد وعرب ، مسلمين ( أتباع مدرسة الخلافة وأتباع مدرسة الإمامة ) ، ومسيحيين (سريان وأرمن ) ، كاكائية وصابئة .

تقع محافظة كركوك على بعد (٢٥٥كم) تقريباً إلى شمال بغداد العاصمة ، ويعيش فيها أكثر من مليون نسمة تقريباً من التركمان والاكراد والعرب بن سب عددية تكاد تكون متساوية ، مع أقلية من الناطقين بالسريانية ، أما من الناحية الدينية فان نسبة المسلمين تبلغ حوالي (٩٥%)، والباقي مسيحيين وصابئة [2] .

---

(1) **الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥ ، المادة الأولى .**

(2) **مريم علي الزيباري ، تقسيمات ومعالم سكان كركوك ، في مجموعة باحثين ، موسوعة كركوك قلب العراق ، الطبعة الأولى ، دار الكلمة الحرة ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص١١٨ .**

ويذهب بعض الكتاب العرب والكرد والتركمان في العراق إلى البحث في انتماء كركوك إلى هذه القومية أو تلك[١] ، وذهب بعض الباحثين الى تأكيد أغلبية الطابع القومي التركماني في محافظة كركوك ، ومن الأمثلة على ذلك ما أكده (ميجرسون ) إذ قال ( تشتهر كركوك بتركمانيها وفواكهها و نفطها وكلها جمةٌ ، إنها مدينة تركمانية وتجد العرب الرحالة ساكنة في الجنوب والغرب منها وفي الشرق تقع ارض الهاموند الأكراد ) [٢] ، فضلا عن شهادات كثيرة تدل على تركمانية كركوك[*] ، وأوثقها إحصاء عام (١٩٥٧) ، الذي أكد على إن الأكراد في كركوك هم احدى المكونات، حيث يشكلون في كركوك ما يقدر بحوالي ٣٣.٢٦ في المائة من نسبة سكان لواء كركوك ككل [٣] .

ويذهب باحثون آخرون في منحى مخالف للرأي السابق إذ يؤكد على أغلبية الطابع القومي الكردي في محافظة كركوك ، حيث إن ثلثي ممثلي لواء (محافظة) كركوك في المجلس النيابي طوال العهد الملكي كانوا من الكرد ، والثلث الباقي من النواب كانوا من التركمان والعرب ، ويرى احد الباحثين في هذا الشأن بان ( هذا التمثيل في المجلس النيابي العراقي كان يُعبر إلى حد كبير عن حقيقة الحالة القومية في هذا اللواء ) [٤] ، مؤكداً بان عملية الإحصاء الرسمية التي نظمت في

---

(١) د.مهدي الشرع ، تاريخ كركوك وتنوع مكوناتها الاجتماعية والثقافية ، مؤسسة آفاق للدراسات والأبحاث العراقية ، للمزيد ينظر شبكة الانترنت الدولية ، www.afaqiraq.org .

(٢) ميجرسون هو احد الضباط في القوات العسكرية البريطانية عُين حاكماً سياسياً على السليمانية عندما احتل العراق من قبل تلك القوات ، حيث زار كركوك ومكث فيها (١٦) يوماً تقريباً ، وذكر مدينة كركوك في كتابه الموسوم (رحلة متنكر إلى بلاد ما بين النهرين وكردستان ) ، للمزيد ينظر ، ميجرسون ، ر حلة متنكر إلى بلاد ما بين النهرين وكردستان ، ترجمة : فؤاد جميل ، الجزء الأول ، مطبعة الجمهورية ، بغداد ، ١٩٧٠ ، ص٥٨ ، نقلا عن ، نجاة كوثر ، كركوك في كتاب الرحالة ميجرسون ، مجلة ميزوبوتاميا ، العدد/١١ ، تصدر عن مركز دراسات الأمة العراقية ، بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص١٦٣ .

(*) هناك المزيد من الشهادات على تركمانية كركوك ، للمزيد ينظر ، زاهية النجفي ، تركمان العراق ، تاريخهم ومناطقهم وثقافتهم ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الأمة العراقية ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ، ص ٣٥-٣٨ .

(٣) وزارة الداخلية العراقية ، مديرية النفوس العامة ، ا لمجموعة الإحصائية لتسجيل عام ١٩٥٧ : لوائي السليمانية وكركوك ، ص٢٤٣ ، نقلا عن ، خير الدين حسيب ، هموماً عراقية ، مجلة المستقبل العربي ، السنة /٢٩ ، العدد/٣٣٣ ، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ٢٠٠٦ ، ص١٥٧ .

(٤) د. نوري طالباني ، منطقة كركوك ومحاولا ت تغيير واقعها القومي ، الطبعة الثالثة ، دار ئاراس للطباعة والنشر ، اربيل ، ٢٠٠٤ ، ص٣٥ .

العراق عام ١٩٥٧ شابتها عمليات تزوير في بعض الإحياء الشعبية للكرد في كركوك ، بسبب إشراف موظفي اللواء على إجرائها وكان معظمهم من التركمان [١] ، لذلك هناك من ينفي وجود أغلبية تركمانية في محافظة كركوك ويؤكد على إن الجغرافية والتاريخ والإحصائيات تؤكد على كردستانية كركوك ، وان الكرد يشكلون أغلبية سكانها [٢] .

وربما لا يختلف اثنان حيال أهمية (كركوك) كمحافظة عراقية وكونها حالة خاصة بالذات بعد التغيير السياسي الذي حدث في العراق عام ٢٠٠٣ على وجه التحديد حيث أنها كانت ومازالت تعاني من أوضاع سياسية وأمنية متفاقمة التعقيد ، فضلا عن خلافات وأراء متباينة بين مكونات كركوك الرئيسة من التركمان والأكراد والعرب ، ومكونات كركوك الفرعية من الأرمن والكلدان والسريان وغيرها.

فالأكراد يقولون إن محافظة كركوك خط احمر لا يجوز لأحد الاقتراب منه ، والتركمان يؤكدون على كونها تركمانية وجزء من مملكتهم ، ويقول الاثوريون إنها جزء من الإمبراطورية الاثورية ، ويرى آخرون إنها مدينة ذات تنوع عراقي قديم [٣] ، لذلك كانت ولا تزال محط نزاع حول هويتها.

إن قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية في مادته (٥٣) الفقرة (ج) أجاز تشكيل أقاليم تتكون من أكثر من محافظة واستثنى بغداد العاصمة ومحافظة كركوك [٤] ، وجعل لهما خصوصية كما أشار الدستور العراقي الدائم إلى محافظة بغداد العاصمة في مادته (١٢٤) بعدم جواز انضمامها لأي إقليم [٥] ، واتخاذ الخطوات اللازمة لتطبيع الأوضاع في كركوك والمناطق المتنازع عليها في المادة (١٤٠) [٦] .

---

(١) المصدر السابق نفسه ، ص ٦٣ .

(٢) للمزيد من الأدلة التي يسوقها أتباع هذا الرأي ينظر ، د . شعبان مزيري ،كركوك في التاريخ ، الطبعة الأولى ، دار جيا للطبع والنشر ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص ، ص ٧١-٨١.

(٣) د.مهدي الشرع ، تاريخ كركوك وتنوع مكوناتها الاجتماعية والثقافية ، مصدر سبق ذكره ، شبكة الانترنت الدولية .

(٤) قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية ، المادة الثالثة والخمسين ، الفقرة (ج) .

(٥) الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥ ، المادة (١٢٤) ، الفقرة (٣) .

(٦) الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥ ، المادة (١٤٠) ، الفقرة أولاً ، ثانياً .

ولا يوجد شك في وجود بعض المزايا التي قد يحملها تطبيق النظام الاتح ادي في العراق ومنها تخلي الأكراد في شمالي العراق عن الاستقلال الذي مارسوه منذ عام ١٩٩١ ومشاركتهم في إدارة شؤون العراق الاتحادي الموحد وهو ما أكده السيد رئيس الإقليم الحالي (مسعود البرزاني) (نقول باعتزاز إن كردستان هي جزء من العراق الفيدرالي و لا مجال للا نفصال) [١] ، لكن هذا التوجه الايجابي لا يصمد أمام حقيقة الطموح بالانفصال لدى القيادات الحزبية الكردية حيث وجد هناك أكثر من تصريح بهذا الشأن لعل أبرزها ما أكده رئيس حركة التغيير الكردية المعارضة نيشيروان مصطفى ، ( إن رئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني يعد خططا كثيرة للإعلان عن الانفصال عن العراق قريبا ) ، حيث بين إن ( رئيس إقليم كردستان العراق مسعود بارزاني ناقش خطط انفصال الإقليم عن العراق في الاجتماع الأخير الذي عقده مع الوزراء والنواب الأكراد وكذلك قادة الحركات في الإقليم ) [٢] . وكانت حكومة إقليم ك ردستان العراق قد كشفت ، في (٢٦ من كانون الثاني ٢٠١٤) ، إن مشاركة رئيس الإقليم مسعود بارزاني في منتدى دافوس العالمي في سويسرا يمهد الطريق للاعتراف الدولي بكردستان كدولة مستقلة ، فيما بينت إن الإقليم سيعلن خلال خمسة أعوام استقلاله عن حكومة بغداد [٣] .

كان الحل الوسط ما بين انضمام محافظة كركوك إلى إقليم كردستان أو انضمامها إلى السلطة المركزية ، هو العمل على إعلان كركوك إقليماً قائماً بذاته استناداً إلى المادة (١١٩) من الدستور العراقي الدائم ، وكان هذا النهج في التفكير يكمن وراء المقترح الذي تقدم به (١٤) عضواً عربياً وتركمانياً في مجلس محافظة كركوك في أيار من العام ٢٠٠٦ لإجراء استفتاء على إقامة إقليم منفصل لمحافظة كركوك [٤] .

---

(١) للمزيد ينظر المقابلة الصحفية للسيد مسعود البرزاني نشرت في صحيفة البينة الجديدة في ٢٠٠٦/٦/١٩ ، نقلا عن ، د.قحطان الحمداني ، الفيدرالية في العراق بين الدستور والتطبيق العملي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤.

(٢) نيشيروان مصطفى ، البارزاني قرر إعلان انفصال الإقليم عن العراق ، نشر في مجلة عروس الاهوار يوم الثلاثاء المصادف ٢٠١٤/٣/١٨ ، نقلا عن شبكة الانترنت الدولية ، للمزيد ينظر . www. arusalahuar.com

(٣) المصدر السابق نفسه .

(٤) ليام أندرسن ، غاريث ستانسفيلد ، أزمة كركوك ، ترجمة : عبد الإله النعيمي ، الطبعة الأولى ، دراسات عراقية ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص٣٤٦.

وحول هذا المشروع كانت هناك أراء متباينة بين مكونات كركوك الرئيسة ، إذ أبدت الكتلة التركمانية ترحيبها بخيار جعل كركوك إقليما مستقلا ، ف يما فضلت الكتلة العربية إبقاء المحافظة إقليما مرتبط بالسلطة المركزية في بغداد ، بينما تحفظ الجانب الكردي على هذا المشروع وفَضّل ضم كركوك إلى إقليم كردستان بعد التطبيع وفق المادة (١٤٠) من الدستور .

فقد شددت الجبهة التركمانية على ضرورة إبقاء محافظة كركوك م ستقلة من دون إلحاقها بأي إقليم داعية الأمم المتحدة الى ضرورة إرسال قوات دولية إلى المدينة لنزع فتيل الصراع بين مكوناتها وردع المسلحين عن القيام بأي أعمال انتقامية[١] .

وكان (تحسين كهيا) عضو مجلس محافظة كركوك ممثلاً عن التركمان واضحاً في تعبيره عن الوضع في كركوك حين قال ( إن التركمان يقبلون الآن بحل فيدرالي لكنهم يريدون أن تكون كركوك كيانا فيدراليا (منفصلا) يديره الكرد والتركمان والعرب )[٢] .

أما بالنسبة إلى وجهاء مدينة كركوك من العرب ، فقد شارك نحو ألف منهم في مؤتمر تحت شعار (عراقية كركوك ووحدة العراق) في شباط من العام ٢٠٠٧ مؤكدين على ضرورة إن ( كركوك يجب أن لا ترتبط بأي محافظة سوى بغداد ) ، وكل المحاولات الكردية الساعية إلى ضم كركوك إلى إقليم كردستان (ستحملنا على اللجوء إلى السلاح للدفاع عن أنفسنا وصون عراقية كركوك)[٣] .

ويبين (علي مهدي) نائب رئيس حزب توركمن أيلي ، وعضو مجلس محافظة كركوك بتاريخ ٢٠٠٥/١٠/٦ ،ملخصاً لمشروع إقليم كركوك ، وعلى النحو الآتي[٤] :

الباب الأول : المبادئ الأساسية .

---

(١) أسامة مهدي، تقسيم سلطات كركوك بين فئاتها ، شبكة الانترنت الدولية ، للمزيد ينظر ، www.mesopot.com

(٢) نقلا عن ، ليام أندرسن ، غاريث ستانسفيلد ، أزمة كركوك ، مصدر سبق ذكره ، ص، ص ٣٤٤-٣٤٥ .

(٣) المصدر السابق نفسه ، ص ، ص ٣٣٦-٣٣٧.

(٤) علي مهدي ، ملخص مشروع إقليم كركوك ، موقع توركمن ، شبكة الانترنت الدولية ، للمزيد ينظر ، www.turkmeneliparty.com

وكذلك طرح هذا المشروع من قبل ، حسين عوني ، إقليم كركوك من الشعب إلى الشعب ، مطبعة الف دال ، شارع المتنبي ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص، ص ١٣-١٧.

١ -إقليم كركوك من أقاليم جمهورية العراق .

٢ -إقليم كركوك يتكون من محافظة كركوك بحدودها الإدارية الحالية .

٣ -إقليم كركوك إقليم متعدد القوميات ، وشعب الإقليم يجمع القومية التركمانية والكردية والعربية والكلد أشورية .

٤ -اللغة التركمانية واللغة العربية واللغة الكردية هي لغات رسمية في إقليم كركوك

الباب الثاني : السلطة التشريعية (مجلس نواب إقليم كركوك).

١ -يتكون مجلس نواب إقليم كركوك من (١٠٠) عضوا بنسبة (٣٢) مقعداً لكل من القوميات (التركمانية والكردية والعربية) ، و(٤) مقاعد للكلد أشوريين ، يتم انتخابهم بطريق الاقتراع العام المباشر ، على إن يكون رئيس المجلس من العرب ونائبيه من الكرد والتركمان .

٢ -يشترط في المرشح لعضوية مجلس النواب أن يكون من سركان محافظة كركوك .

٣ -تحقيق نسبة للنساء لا تقل عن الربع من أعضاء مجلس النواب .

٤ -ينظم بقانون شروط المرشح والناخب وكل ما يتعلق بالانتخابات .

الباب الثالث : السلطة التنفيذية .

أولا : الهيئة الرئاسية لإقليم كركوك .

١ -يكون رئيس الهيئة الرئاسية من القومية التركمانية .

٢ – يكون النائب الأول لرئيس الهيئة الرئاسية من القومية الكردية .

٣ – يكون النائب الثاني لرئيس الهيئة الرئاسية من القومية العربية .

ثانيا : مجلس وزراء إقليم كركوك .

١ – مجلس وزراء إقليم كركوك هو الهيئة التنفيذية والإدارية العليا في الإقليم ، ويؤدي مهام السلطة التنفيذية تحت إشراف الهيئة الرئاسية لإقليم كركوك .

٢ – يتألف مجلس الوزراء من رئيس المجلس ونوابه وعدد من الوزراء على أن لا يتجاوز عددهم (١٣) وزيراً.

٣ – يكون رئيس مجلس الوزراء كردياً وله نائبان من التركمان والعرب .

٤ –يراعى التمثيل العادل للقوميات في تشكيل مجلس وزراء إقليم كركوك .

الباب الرابع : السلطة القضائية .

١ –يتم تشكيل السلطة القضائية لإقليم كركوك بالتوافق بين المكونات الرئيسة فيها ، على أن يراعى التمثيل العادل للمكونات القومية في تشكيل هيكل السلطة القضائية.

٢ –تتكون السلطة القضائية لإقليم كركوك من محاكم الإقليم على اخت لاف أنواعها ودرجاتها.

٣ –القضاء مستقل لا سلطان عليه غير القانون .

٤ –للطوائف غير المسلمة إنشاء مجالسها القضائية على وفق قانون خاص .

وبوجود نزاع حقيقي بين مكونات كركوك حول هويتها ، لم يبقَ لدى الإطراف التركمانية والعربية والكردية جميعها سوى القبول بخيار وجود مثل هكذا إقليم من اجل تنظيم العلاقات والتعايش السلمي بين مكوناتها الرئيسة وإشراك هذه المكونات في إدارة شؤون المحافظة من جهة ، وتحقيق الاستقرار السياسي لهذه المنط قة الحساسة من جهة أخرى ومن ثم المحافظة على وحدة العراق .

**المحور الثالث : مقومات ومعوقات إقامة الإقليم .**

لا يوجد شك في إن أي مشروع أو فكرة يراد لها أن تطبق على ارض الواقع سوف ترافقها بالتأكيد جملة من المقومات، فضلا عن جملة من المعوقات ، لذلك سوف نكون أمام ابرز تلك المقومات والمعوقات من خلال تقسيم المحور على فقرتين .

**أولا : مقومات إقامة مشروع إقليم كركوك .**

تعد محافظة كركوك من المحافظات التي تمتلك جملة من المقومات التي تؤهلها إلى أن تكون إقليماً منفرداً يعتمد على نفسه دستوريا وسياسيا واقتصاديا وجغرافيا .

١–الإمكانات الدستورية .

لقد حدد الدستور العراقي الدائم والنافذ لسنة ٢٠٠٥ في مادته (١١٩) إمكانية إقامة لكل محافظة أو أكثر إقليماً بناءً على طلب بالاستفتاء عليه يقدم بإحدى الطريقتين : إما بطلب

من ثلث الأعضاء في كل مجلس من مجالس المحافظات التي تروم تكوين الإقليم أو بطلب من عُشر الناخبين في كل محافظة من المحافظات التي تروم تكوين الإقليم[١] .

وأشارت المادة الأولى من الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥ ، إلى إن جمهورية العراق دولة مستقلة ذات سيادة ، نظام الحكم فيها جمهوري نيابي (برلماني) ، ديمقراطي اتحادي وعليه أشارت المادة (١١٦) منه إلى انه يتكون النظام الاتحادي في جمهورية العراق من عاصمة وأقاليم ومحافظات لا مركزية وإدارات محلية[٢] .

واستنادا إلى ما جاء في المادة (١) ، (١١٦) ،(١١٩) ، من الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥ ، تصبح إمكانية إقامة مشروع إقليم فيدرالي في محافظة كركوك دستورياً ، ويكون ارتباطه بالمركز وتحدد له صلاحيات أوسع من اجل إدارة المحافظة بشكل يؤدي إلى جعلها أنموذج يحتذى به ، لكن ليس على حساب وحدة العراق ، بل من اجل أن تكون كركوك مفتاح الحل لمشاكل كثيرة .

٢-الإمكانات السياسية .

على الرغم من إصرار قيادات الحزبين الكرديين الرئيس ين على ضرورة تطبيق المادة(١٤٠) من الدستور بغية إلحاق محافظة كركوك بإق ليم كردستان أعلنت جهات سياسية تركمانية وعربية وجود اتصالات سرية (كردية_تركمانية) تعمل من اجل دعم فكرة إقامة إقليم مستقل في كركوك ، وهو ما أشار إليه النائب في البرلمان (محمد البياتي) ، إذ أشار إلى إن أطرافاً تركمانية هي التي قامت بهذه الاتصالات مع نواب كرد ليسوا في مراتب قيادية لكنهم يعملون من اجل إقناع قياداتهم أولاً ومن ثم تهيئة الرأي العام الكردي بفكرة إقامة إقليم كركوك[٣] .

ولم يقتصر الدعم السياسي لهذه الفكرة على القيادات السياسية التركمانية فحسب وإنما شمل قيادات عربية ، حيث دعا (احمد حميد العبيدي) أمين عام جبهة كركوك العراقية والقيادي

---

(١) الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥ ، المادة (١١٩) ، الفقرة أولا وثانياً .

(٢) الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥ ، المادة (١) ، (١١٦) .

(٣) النائب محمد البياتي ، اتصالات كردية تركمانية لدعم ف كرة إقامة إقليم كركوك ، شبكة الانترنت الدولية للمزيد ينظر ، www.news.maktoob.com

البارز بالتجمع الجمهوري العراقي لوكالة (أصوات العراق) ، ( إن جعل مدينة كركوك إقليما مستقلا هو أفضل الحلول لان المدينة تضم مختلف أطياف الشعب العراقي ولا يمكن تجاهل قومية على حساب أخرى ) ، وكذلك أيدت الفكرة النائبة في البرلم ان السابق (أزهار السامرائي ) ، مؤكدةً إلى ضرورة أن تطبق الفيدرالية على أساس المحافظات ، (ولا ضير من أن يتم شمول محافظة كركوك بهذا النوع من الفيدرالية) [١] .

٣-الإمكانات الاقتصادية والموقع الجغرافي .

تشتمل الأسس الطبيعية لمحافظة كركوك على عناصر عِدّة تمكنها من أن تكون إقليماً قائما بذاته ، في مقدمتها (الموقع الجغرافي) حيث كانت هذه المنطقة على ممر سير النشاطات التجارية والاجتماعية والحضارية وقد جعلتها قادرة على التأثير السياسي والاقتصادي والعسكري في أوقات مختلفة على مناطق أخرى ، واهم ما يحتويه موقع محافظة كر كوك هو بعدها عن الدول المجاورة للحدود ، لان الحدود تثير دائما مشكلات الدفاع والهجوم[٢] .

حيث شكلت محافظة كركوك نقطة مهمة في الطرق التجارية المار عبرها كل الإطراف بين إيران من الشرق ومن تركيا شمالاً والجزيرة وبلاد الشام والبحر المتوسط غرباً .

فضلا عن إن لنفط كركوك أهمية كبيرة في بناء الاقتصاد العراقي ، إذ تحتوي كركوك على آبار نفطية كبيرة ومهمة ، حيث أدت دوراً مهماً في تنمية الاقتصاد العراقي وستبقى هذه الآبار تؤدي الدور نفسه على المدى البعيد ، لاسيما بعد أن تُعلن كإقليم فيدرالي قائم بذاته ، إذ تشير الإحصائيات إلى إن الاحتياطي الثابت للآبار النفطية في كركوك تشكل نسبة ٩٨.٧٨ % تقريباً من احتياطي الشمال[٣] .

فضلا عن السياحة وغيرها من الموارد والتي تشكل مصدر اً ثابتًومهماً لنجاح إقامة الإقليم إذا ما تم ، وكذلك الزراعة حيث خصوبة التربة العالية وصلاحيتها للزراعة دفعت بمحافظة

---

(١) شبكة النبأ المعلوماتية ، كركوك (القنبلة الموقوته) بين الاستحقاق الدستوري والتطلعات الفئوية ، نشر بتاريخ ١ كانون الاول ٢٠٠٧ ، شبكة الانترنت الدولية ، للمزيد ينظر ، www.annabaa.org

(٢) أيدن اقصو ، كركوك وأهميتها الجيوبوليتيكية ، موسوعة كركوك قلب العراق ، عمل جماعي بإشراف سليم مطر ، الطبعة الأولى ، دار الكلمة الحرة ، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص٣٩ .

(٣) المصدر السابق نفسه ، ص ، ص ٤١-٤٢ .

كركوك إلى أن تكون في مقدمة المحافظات التي اشتهرت بالخصب والخير ووفرة المحاصيل الزراعية لتشكل هذه المقومات وغيرها قوة اقتصادية لتشكيل الإقليم المقترح .

٤-الدعم الخارجي لإقامة مشروع إقليم كركوك .

ليس هناك من شك في إن هناك موقف خا رجي متباين لقضية إقليم كركوك بين رافض ومؤيد [*] ، وفي مقدمة الدول المؤيدة لإنشاء إقليم كركوك هي تركيا ، وهذا الموقف ليس جديداً بل هو ذو عمق تاريخي يمتد إلى معاهدة لوزان فعندما وقعت المعاهدة في المجلس الوطني الكبير وأثيرت قضية مصير ولاية الموصل ، أوضح (مصطفى كمال أتاتورك ) لأعضاء المجلس الوطني الكبير( بان استعادة كركوك والموصل تكون ممكنة عندما تكون تركيا أقوى والظروف الدولية مناسبة) ولم يغادر حلم كركوك العقل التركي لحد الآن ، فقد صرح (عبد الله غول ) عندما كان وزير خارجية تركيا أمام الصحفيين عندما سئل عن مطالبة الكرد بإجراء الاستفتاء في كركوك ، عقب قائلاً ( إن معاهدة حزيران ١٩٢٦ التي أعطت الموصل وكركوك للعراق جعلت تركيا طرفاً بحيث لا يمكن غض النظر عن أي تغيير قد يحدث )[١] .

وحاولت تركيا أن تؤدي دوراً مهماً في إقليم كردستان والعراق ككل ، وتحاول أن تحد من تطلعات (كرد العراق ) وطموحاتهم بضم كركوك إلى إقليم كردستان ، ومن ذلك المنطلق تصر تركيا على أن يكون للتركمان رأي وكلمة في تقرير مستقبل العراق من خلال الإمساك بزمام محافظة كركوك ، ودعم مشروع إقامة حكم ذاتي تركماني (مشروع إقليم كركوك ) ، وأفضل مثال على الدعم الكامل لإقامة هذا المشروع ، هو استضافة (جنيد منكو ) إحدى الشخصيات التركمانية المعروفة في اسطنبول يوم (٢٠٠٨/٨/١٠) اجتماعاً في تركيا ضم عدد من الشخصيات التركمانية من اجل دعم إقامة مشروع إقليم كركوك ، وتناول هذا الاجتماع عدداً من المحاور كانت من أبرزها التطورات التي تشهدها قضية كركوك والمشروع التركماني المتداول في جعل كركوك إقليماً

---

(*) لابد من التوضيح إن هناك بعض الدول لا تدعم فكرة إقامة إقليم كركوك ، لعل من ابرز تلك ال دول الرافضة هي ( إيران وسوريا ) للمزيد ينظر ، عمر وهيب ياسين ، مشكلة كركوك (انموذج لقضية المناطق المتنازع عليها ) في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٠ ، ص ، ص ١٧٤-١٧٧.

(١) نقلا عن ، عبد الفتاح علي البوتاني ، كركوك بين الحق الكردي والتهديد التركي والاعتراض العربي ، سلسلة مختارات ، العدد/٦ ، تصدر عن مركز الدراسات الكردية ، جامعة دهوك ، أيلول ، ٢٠٠٧ ، ص١٩.

مستقلاً قائما بذاته ، كما جرى في الاجتماع التأكيد على ضرورة تكامل العمل التركماني في جميع الساحات سواء في الداخل أو في الخارج [١] .

أما فيما يتعلق بموقف الولايات المتحدة الذي أصبح لها دور واضح ومؤثر في الشأن السياسي العراقي الداخلي لاسيما بعد التغيير السياسي عام ٢٠٠٣ ، فيمكن أن يقال عنه موقف يؤيد إقامة مثل هكذا إقليم لاسيما وان السياسة الأمريكية المتبعة في العراق قائمة على أساس ( التقسيم الهادئ ) حسب وصف احد الباحثين [٢] .

**ثانياً : معوقات إقامة مشروع إقليم كركوك .**

لكل مشروع سياسي يراد أن يقام لابد أن يكون أمامه جملة من الصعوبات قد يستطيع التغلب عليها أو العكس حسب القائمين على المشروع ، لاسيما إن أمام مشروع إقامة إقليم كركوك جملة من الصعوبات تتمثل بالعوائق السياسية (المتمثلة بالرفض الكردي ) ، فضلا عن عوائق إدارية وعوائق شعبية .

١-عوائق سياسية .

يحاول أكراد إقليم كردستان جاهدين تأكيدهم للحق التاريخي لهم في كركوك لدرجة جعلتهم يعدونها العاصمة الأولى للإقليم ويرفضون التنازل عنها تحت أي ظرف كان، ولذلك فقد كانت كركوك و ما زالت الحلم الأكبر لأكراد إ قليم كردستان [٣] ، وعلى الرغم من إن الأكراد يعترفون بالطبيعة المختلطة لكركوك من ناحية المكونات إلا إنهم في أحاديثهم العامة (مسؤولي الإقليم أو قيادة الأحزاب الرئيس ة) يصرون على إن كركوك جزءاً لا يتجزأ من إقليم كردستان مؤكدين على التواجد الكردي التاريخي ، ويقو ل في ذلك رئيس الإقليم الحالي السيد (مسعود البرزاني) ،( يخطئ من يتصور الان إننا سوف نساوم على موضوع كركوك ، هناك من يدعي عدم

---

(١) النائب عباس البياتي ، مشروع إقليم كركوك في اجتماع تركماني باسطنبول ، موقع قناة الفرات الفضائية ، نشر بتاريخ ٢٠٠٨/٨/١١، شبكة الانترنت الدولية ، للمزيد ينظر ، www.alforattv.net

(٢) ريدار فيسير ، الهوية الطائفية والصراع الاقليمي في العراق : وجهة نظر تاريخية ، مجلة المستقبل العربي ، السنة ٣٠/ العدد/٣٤٧ ، تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، كانون الثاني ، ٢٠٠٨ ، ص ٣٦ .

(٣) خليل العناني ، أكراد كركوك وحلم الانفصال ، شبكة الانترنت الدولية ، للمزيد ينظر ، www.aljazeera.net

كردستانية كركوك ، فارجوا أن لا يتصور بان هذا سيحصل في يوم من الأيام )[1]، أما الرئيس العراقي والأمين العام للاتحاد الوطني الكردستاني (جلال الطالباني) ، فقد أكد على ( إن مدينة كركوك كردستانية ولن نتنازل عن هذه المسالة )[2] .

ويعتقد كل من العرب والتركمان في كركوك بان الرغبة الكردية بضم كركوك إلى إقليم كردستان هي محاولة لاستكمال شروط الدولة المستقلة.

وهذا التصميم من قبل الجهات وبالذات القيادات الحزبية الكردية على ضم كركوك إلى كردستان عائق أمام تشكيل إقليم فيدرالي مستقل .

٢-عوائق إدارية.

إذا ما انتظمت كل محافظة في إقليم لاسيما إقليم كركوك ، فدون شك إقامة هذا الإقليم يحتاج إلى كفا يات إدارية ، إذ تصبح المحافظة بمثابة دولة وهذا يتطلب وزارات ودوائر بمختلف الاختصاصات ، مما يرهق الإقليم ويشتت ثروة البلد ويهدرها ، عندئذ تكثر الأخطاء والهفوات عند أصحاب القرار ، ولا نغفل إن المحافظات على العموم ومنها محافظة كركوك على وجه الخصوص تعاني من نقص في الكفايات الإدارية ، وهو السبب الرئيس في فشل الإدارة فيه ا، ومن ثم فشل كثير من المشاريع وغياب المشاريع التنموية الإستراتيجية[3] .

وهذا الرأي يتحفظ عليه الكثير من المهتمين بالشأن السياسي العراقي المعاصر ، على اعتبار إن العراق بجميع محافظاته لا يعاني من نقص بالكفايات الإدارية على العكس ، بل إن ما يعانيه العراق هو عدم تطبيق قاعدة (الشخص المناسب في المكان المناسب ) .

٣-عوائق شعبية .

---

(1) نقلا عن ، مؤيد جبير ، قراءه في ماهية التحول من الدولة البسيطة إلى الدولة المركبة ، العراق أنموذجا ، المجلة العراقية للعلوم السياسية ، السنة/٢ ، العدد/١ ، تصدر عن الجمعية العراقية للعلوم السياسية ، بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص٨٣ .

(2) جلال طالباني ، كركوك كردستانية ولن نتنازل عنها ، مقال منشور في جر يدة الشرق الاوسط ، في ٢٠١٠/١/١٧ ، للمزيد ينظر ، www.shaqlawa.com

(3) علي حسين جلود ، ماجد عيال وهيب ، النظام الفيدرالي في العراق (واقع وطموح) ، المجلة السياسية والدولية ، السنة/٢ ، العدد/٨ ، تصدر عن كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٨ ، ص٢١٥.

هناك موجات شعبية كبيرة تسود الوسط الثقافي العراقي في داخل الوطن أو خارجه ، يشترك فيها الكثير من الأكراد العراقيين الرافضين للعقلية القومية العنصرية ، ترفض بشدة إقامة أي إقليم ، وتدعو إلى إلغاء المادة (١٤٠) الخاصة بكركوك بوصفها ذات معنى عنصري تدعو إلى طرد العراقيين العرب من كركوك والاستيلاء على الآلاف الدونم الزراعية التركمانية ، وقد اعترف بذلك رئيس الجمهورية السيد (جلال طالباني) ، في مقابلة مع الصحفي (حسني محلي) ، إذ يقول (نعم هناك استيلاء وهناك ظلم على التركمان من قبل الأكراد ، ولكنهم استولوا على أراضي التركمان ظناً منهم بأنها عائدة إلى الدولة ) [١] ، والسكوت على مئات الآلاف من الأكراد الذين تم إسكانهم في المحافظة في السنوات الأخيرة، ونتيجة لذلك يطالب المثقفون العراقيون وأوساط شعبية كبيرة بأن يتم التعامل مع كركوك كأي محافظة عراقية، إذ يحق لكل العراقيين السكن فيها [٢] .

**الخاتمة والاستنتاجات**

إن طرح فكرة إقليم كركوك في هذا الوقت على الرغم مما يحمله من ايجابيات كثيرة إلا انه يحمل في طياته ثغرات كثيرة ، و من بين تلك الثغرات في هذا المشروع انه سوف يفتح الطريق أمام محافظات أخرى لتكوين أقاليم على غراره ، مما سوف يؤدي إلى إقامة أكثر من خمسة عشر إقليماً ، وهذا مما لا يقبل الشك بداية لتقسيم العراق (لا سامح الله) على أساس طائفي وعرقي ، فضلا عن إن تشكيل هذه الأقاليم لا يتناسب أصلا مع حجم مساحة العراق الصغيرة بالقياس مع الدول الأخرى (تركيا وإيران على سبيل المثال لا الحصر ) ، بل إن حجم بعض المحافظات صغير جداً من الناحية الجغرافية فضلا عن افتقارها إلى الكثافة السكانية المطلوبة لإنجاح مثل هذه التجربة .

فضلا عما سبق ، لم يكن اقتراح مشروع إقليم كركوك مطلبًا شعبياً خالصاً ولم يكن عربياً ولا حتى تركمانياً بقدر ما هو رد فعل على المطالب الكردية الداعية إلى ضم كركوك إلى إقليم

---

(١) نقلا عن ، أيدن اقصو ، حول تكريد كركوك ، مجلة ميزوبوتاميا ، العدد/١١ ، مركز دراسات الأمة العراقية ، بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص١٥٦ .

(٢) رزكار عقراوي ، كركوك قلب ا لعراق ، مجلة ميزوبوتاميا ، العدد /١١ ، مركز دراسات الأمة العراقية ، بغداد ، ٢٠٠٧ ، ص١٥٢ .

كردستان ، لذلك وجدت المكونات الأخرى (التركمان والعرب) بان الحل الأمثل هو بإقامة إقليم مستقل ذاتيا خارج سيطرة الإقليم الذي يطمح بالاستقلال عن العراق في المستقبل المنظور.

و زيادة على الثغرات التي ذكرت حول فكرة مشروع إقليم كركوك ، هناك مؤشرات على افتقار اغلب القيادات السياسية في محافظة كركوك وكذلك محافظات العراق الأخرى إلى تقاليد العمل الإداري والسياسي والقانوني والاقتصادي الذي يتناسب مع نمط الشكل الفيدرالي الذي اقر في قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية وثبت في الدستور العراقي الدائم لسنة ٢٠٠٥ .

لكن كل هذه السلبيات (الثغرات) ، التي تُسجل على إقامة مثل هذا المشروع لا تحجب جملة من الايجابيات التي تحملها هذه التجربة ، منها إن إقامة إقليم مستقل في كركوك قد يؤدي إلى حدٍ كبير لتخفيف عناصر زعزعة الوحدة والاستقرار لمحافظة كركوك بشكل خاص والعراق بشكل عام من خلال إنهاء حالة التنافس والاختلاف والتغيير الديمغرافي في كركوك.

كذلك يساهم هذا المشروع بشكل فعال في عملية بناء الأمن والسلام والاستقرار في محافظة كركوك ، ومن ثم النهضة الاقتصادية وصولاً إلى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لما تمتلكه كركوك من موارد بشرية واقتصادية هائلة تمكنها من أن تكون مفتاح اً للأمن والاستقرار والازدهار بشتى الميادين بدلا من أن تكون (برميل بارود) كما وصفها (بيكرهاملتون) في إحدى تقاريره حول العراق قد ينفجر في أي لحظة .

إن الإطلاع على تفاصيل مجتمع كركوك ، يؤكد سطحية الادعاءات القومية الكردية التي تحاول أن تضفي هيمنتها العنصرية على هذه المحافظة المتنوعة قومياً ودينياً ، وهذه الادعاءات ليست مرفوضة من التركمان والعرب والسريان فحسب ، بل هي مرفوضة حتى من الأكراد أبناء كركوك الحقيقيين ، الذين بطبعهم يمقتون هذا التعصب العنصري الذي تحاول أن تفرضه عليهم بعض قياداتهم السياسية .

وقد توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات ومن أهمها :

١ -الفيدرالية وكما مر تعريفها هو اتحاد دولة مقسمة ، أو اتح اد أكثر من دولة ، في حين نجد العراق دولة واحدة موحدة ، فان أفضل ما يحتاجه العراق هو زيادة صلاحيات المحافظات فيما يتعلق بتنفيذ المشاريع الخدمية والتنموية ، لتشجيع المنافسة بين

المحافظات من جهة ، والتخفيف من أعباء البيروقراطية الإدارية من جهة أخرى مع بقائها منضوية تحت حكومة مركزية تحافظ على هيبة النظام ومركزيته والدولة بشكل عام.

٢ – ودون الخوض في أحقية قومية ما دون الأخرى فيما يتعلق بهوية كركوك ، هناك حقيقة ظاهرة وهي إن العراق قد استطاع على مدى قرون عديدة أن يشكل ظاهرة من التعايش والتداخل بين جميع مكونات العراق القومية والدينية والمذهبية ، بمعنى أخر لا تخلو محافظة عراقية من وجود المكونات ال دينية و القومية والمذهبية الموجودة في المجتمع العراقي على الرغم من تواجدها بنسب متفاوتة ، ومنه ننطلق إلى القول بان مطالبة البعض بانفصال كركوك عن الحكومة المركزية وإلحاقها بإقليم كردستان أمر مبالغ فيه ويطغي على هذا الطرح الطابع السياسي أكثر من كونه مرتبطاً بحقوق جغرافية وتاريخية.

٣ –هناك تحفظ كبير بين الأوساط الأكاديمية والسياسية العراقية حول فقرة (الأراضي المتنازع عليها) التي ذكرت في المادة (١٤٠) من الدستور العراقي الدائم لسنة (٢٠٠٥) ، لان عادة النزاع يكون بين دولتين ، وإنما من الأجدى والأفضل القول الأراضي المختلف عليها ، والاختلاف بيننا نحن أبناء الوطن الواحد .

٤ –ولو فرضنا جدلا انه يحق للأكراد المطالبة بإلح اق محافظة كركوك بإقليم كردستان ، فان هناك تساؤلاً مهماً، هل استطاعت القيادات السياسية الكردية كسب ثقة القوميات الأخرى في محافظة كركوك ، أم إنهم انتهجوا سياسة التعالي على هذه القوميات ، ومحاولة تذويبها في القومية الكردية بشتى الطرق والوسائل.

٥ – ولذلك يمكن القول إن خيار إقامة إقليم كركوك بشك ل منفصل ومستقل عن إقليم كردستان، هو أوسط الحلول الذي من الممكن أن تقترب إليه جميع الإطراف المتنازعة ، أو بمعنى أدق انه أفضل السوء إذا ما استمرت عجلة الفيدرالية تحث الخطى إلى الإمام، لأنه من غير الممكن والمعقول أن تبقى هذه المحافظة محل نزاع دائم إلى ما لا نهاية.

## The project Idea of Kirkuk Region: between consent and Rejection (conceptual Vision)

**Dr. Tariq Hafedh**

The dispute over the Iraqi province of Kirkuk is one of the most important and complex issues in Iraqi politics. It is a longstanding problem, clearly manifested after the political change in 9/4/2003, The Kurdish Iraqi parties and their leader have sought to annex the province of Kirkuk to Kurdistan region. In contrast, there are Turkmen and Arabs popular political figures strongly opposed this idea.

So there is an urgent need to not find a unilateral solution to the dispute, but it must be a compromise that satisfies all parties involved. To solve this conflict in a peaceful, constitutional and consensual manner, a project idea of Kirkuk as a separate region must be chosen. It is a compromise that could bring together all the conflicting parties. It is unreasonable to keep the province in a dispute to no end..